



توافر ومأمونية وجودة منتجات الدم

تقرير من الأمانة

١- نظر المجلس التنفيذي إبان دورته الخامسة والعشرين بعد المائة، المعقودة في أيار/ مايو ٢٠٠٩ في بند على جدول أعماله يخص توافر منتجات الدم ومأمونيتها وجودتها. وأحاط المجلس علماً بما ورد في التقرير المقدم إليه عن هذا الموضوع، ولكنه أرجأ إلى دورته السادسة والعشرين بعد المائة أمر الإسهاب في مناقشة صيغة منقحة من التقرير عكست تعليقات واقتراحات أعضاء المجلس ومشروع قرار قدمته عدة دول أعضاء^١. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، درس المجلس هذا الموضوع ورحب بتقرير الأمانة^٢ واعتمد القرار م١٢٦ق١٤.

٢- تسهم منتجات الدم^٣ في إنقاذ ملايين الأرواح كل عام وفي تحسن متوسط العمر المأمول ونوعية حياة المرضى المهددين بالموت وتدعم الإجراءات الطبية والعمليات الجراحية المعقدة. وأصبح الطلب يربو على العرض في بلدان كثيرة، وتواجه دوائر خدمات الدم في جميع أنحاء العالم تحدياً هائلاً يتمثل في توفير إمدادات من منتجات الدم تكفي لتلبية احتياجات المرضى مع كفاءة نوعيتها ومأمونيتها في مواجهة الأخطار التي تتهدد الصحة العمومية. والواقع أنه لن يتسنى تحقيق المرامي الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة ألا وهي خفض معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم ومكافحة الأيدز والعدوى بفيروسه والملاريا وغير ذلك من الأمراض ما لم تول عناية كبيرة لمسألة توافر ومأمونية وجودة منتجات الدم.

٣- ولقد شهدت ثمانينات القرن الماضي أسوأ كوارث العلاج في التاريخ الحديث حيث استشرت سرية فيروسات الأيدز والتهاب الكبد عن طريق منتجات الدم الملوثة. والواقع أن انتقال الممرضات عن طريق الدم أبرز ما للسياسات والاستراتيجيات ونظم ضبط الجودة والأطر التشريعية والتنظيمية الفعالة من أهمية بالغة في جمع واختبار وتجهيز وتوريد منتجات الدم مثل الكريات الحمراء والصفائح الدموية والبلازما لاستخدامها في الأغراض السريرية وفي إعداد البلازما للتجزيء كمادة خام تستخدم في صنع المنتجات الدوائية المشتقة منها، مثل تركيزات البلازما المستخدمة في علاج نقص عوامل التخثر ومنتجات الغلوبولين المناعي وهي مدرجة على "القائمة النموذجية للأدوية الأساسية التي وضعتها المنظمة"^٤. وتسليماً من جمعية الصحة بشدة خطورة

١ انظر الوثيقة م٢٥/١٢٥/٢٠٠٩/ سجلات/١، المحضر الموجز للجلسة الأولى، الفرع ٥، (النص الإنكليزي).

٢ انظر الوثيقة م١٢٦/٢٠١٠/ سجلات/٢، المحاضر الموجزة للجلسة العاشرة (الفرع ٥)، والجلستين الحادية عشرة والثانية عشرة، (النص الإنكليزي).

٣ تعرف منتجات الدم بأنها أي مواد علاجية مشتقة من دم الإنسان وتشمل الدم الكامل ومكونات الدم المتغيرة والمنتجات الدوائية المشتقة من البلازما.

٤ تضم القائمة النموذجية للأدوية الأساسية التي وضعتها المنظمة الأدوية التي يمكن أن توفر علاجاً مأموناً وناجماً لمعظم الأمراض السارية وغير السارية.

انتقال المُمرضات عن طريق منتجات الدم الملوثة، فقد حثت في قراراتها ج ص ع ٢٨-٧٢ بشأن استخدام وإمدادات الدم البشري ومنتجاته و ج ص ع ٥٨٤-١٣ بشأن مأمونية الدم: اقتراح بتكريس "اليوم العالمي للمتبرعين بالدم" الدول الأعضاء على النهوض بعملية تطوير دوائر خدمات الدم الوطنية استناداً إلى التبرع بالدم بدون مقابل مادي وسن قانون فعال يحكم عملية تشغيل تلك الدوائر. وهذه الإجراءات تكمل الهدف الذي لا يقل عنها أهمية وهو تحسين ممارسات الصنع الجيدة.

٤- ومنذ ذلك الحين، والبلدان المتقدمة تنفذ سياسات واستراتيجيات وإجراءات الهدف منها كفالة توافر وإتاحة ومأمونية وجودة جميع المنتجات المشتقة من الدم، من خلال برامج فعالة للدم والبالزما بما يتيح الاستفادة على نطاق واسع من طائفة شاملة من منتجات الدم المأمونة. وأصبحت الرقابة التنظيمية منذ أوائل التسعينات بوجه خاص أكثر تشدداً على جودة منتجات الدم. وعلى النقيض من ذلك، لم تتحقق بعد للبلدان النامية مستويات مماثلة من التوافر والإتاحة والمأمونية والجودة السائدة في معظم البلدان المتقدمة، ولذلك مازالت البلدان النامية تعاني نقصاً خطيراً في منتجات الدم. والواقع أنه لم يتم بعد تبيد المخاطر المقترنة بانتقال الأمراض عن طريق الدم، لإسيما في البلدان التي يرتفع فيها معدل انتشار تلك الأمراض والإصابة بها. ويعد افتقار دوائر خدمات الدم إلى نظم عالية الجودة من المعوقات الرئيسية التي تحول دون كفالة مأمونية إمدادات الدم. ومن ثم لا بد أن يكون توفير الدم ومنتجاته المستمدة من المتبرعين بلا مقابل مادي، هدف جميع البلدان.

تزايد الاحتياجات - مسائل محددة يلزم اتخاذ إجراءات بشأنها

٥- **تزايد الاحتياجات ونقص الدم والفاقد من الدم.** الاحتياج إلى منتجات دم مأمونة وعالية الجودة، احتياج عام. ومع تغير السمات الديمغرافية وازدياد تقدم العمليات الجراحية والإجراءات الطبية تزايد الحاجة إلى دعم عمليات نقل الدم. وعلى الصعيد العالمي، تقل نسبة المتبرعين بالدم في ما يربو على ٧٠ بلداً عن ١٪ من السكان. والواقع أن نسبة ١٪ هي عموماً، أقل من النسبة اللازمة لتلبية أبسط احتياجات أي دولة من الدم؛ وتزداد الاحتياجات في البلدان التي توجد لديها نظم رعاية صحية أكثر تقدماً. إلا أن شيخوخة السكان وتشديد معايير انتقاء المتبرعين أمران يزيدان من تقليص عدد الأشخاص المؤهلين للتبرع. ولذلك فإن توعية الجمهور، وتنقيف المتبرعين، وإنشاء برامج للتبرع بالدم طوعاً وبدون مقابل مادي، كلها أمور مطلوبة لتحسين مأمونية وتوافر منتجات الدم. وجمع الدم من متبرعين غير أصحاب وغير لائقين وعدم كفاية وسائل الخزن والنقل، وسوء إدارة مخزونات الدم كلها أمور تفضي إلى فقد ما يربو على خمسة ملايين وحدة دم سنوياً،^١ مما يحد بقدر أكبر من توافر منتجات الدم. ولا بد من إجراء المزيد من البحث عن تكنولوجيات جديدة لإنتاج بدائل الدم ووسائل العلاج البديلة (مثل الخلايا الجذعية).

٦- **الفاقد من البلازما.** ترجع محدودية المتوافر من المنتجات المشتقة من الدم في البلدان النامية إلى أسباب شتى. فمعظم البلازما التي يجري جمعها في البلدان المتقدمة تجزئاً لتلبية احتياجات تلك البلدان ومن ثم تتضاءل إمكانية توليد منتجات فائضة تكفي لتلبية احتياجات البلدان النامية. وفضلاً عن ذلك، فثمن المنتجات المتاحة على هذا النحو باهظ بشكل تعجيزي بالنسبة لتلك البلدان. وهكذا يتعين على البلدان النامية أن توجد لنفسها إمدادات مستدامة من المنتجات المشتقة من الدم باستخدام البلازما التي تتولى مؤسساتها جمعها والتي تستمدتها من سكانها حتى وإن تم تجزئ البلازما في البلدان المتقدمة. بيد أنه، في الوقت الراهن، تصنف نسبة كبيرة من البلازما التي يتم جمعها في البلدان النامية باعتبارها نفايات ويجري تدميرها. والسبب في هذا الفاقد هو الافتقار إلى التكنولوجيا والضوابط المناسبة وممارسات التصنيع الجيدة بما يجعل البلازما غير صالحة

١ هذه التقديرات حُسبت على أساس مؤشرات مأمونية الدم ٢٠٠٧: قاعدة البيانات العالمية عن مأمونية الدم، منظمة الصحة العالمية.

للتحويل إلى منتجات دوائية مجزأة. وما لم تتحسن الأوضاع فإن البلازما الواردة من البلدان النامية ستظل مستعدة من عقود برامج التجزيء التي تلتزم بقواعد التنظيم. ولذلك فإن تسهيل التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، من خلال الالتزام بالمعايير التنظيمية الملائمة ونقل التكنولوجيا أمر يشكل جزءاً حيوياً من النهج العالمي.

٧- **الاستخدام غير المناسب لمنتجات الدم.** لا يمكن النظر في المسائل المتصلة بكفاية المنتجات وتوافرها وإمكانية الحصول عليها بمعزل عن استخدام الدم. والواقع أن البيانات الوطنية المتاحة عن استخدام منتجات الدم محدودة ولكن الدراسات تشير إلى أنه غالباً ما تستعمل هذه المنتجات بطريقة غير سليمة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وعمليات نقل الدم التي لا لزوم لها، وممارسات نقل الدم غير المأمونة والأخطاء (وخصوصاً بجانب سرير المريض) تنتقص بشدة من درجة المأمونية؛ وتعرض المريض لمضاعفات خطيرة وعداوى منقولة بالدم. ويؤثر، أيضاً الاستخدام غير الضروري لمنتجات الدم، بصورة خطيرة على مدى توافرها للمرضى الذين يحتاجونها. وفرط الإكثار من نقل الدم وفرط النقل منه يؤديان إلى مراضة ووفيات كثيرة. ومن ثم يلزم إرساء سلسلة شاملة من إجراءات رصد استعمال الدم الكامل وتنظيمه - بدءاً من جمع الدم وانتهاءً باستعمال منتجاته.

٨- **مخاطر الإصابة بالأمراض المعدية عن طريق نقل الدم.** في حالة عدم تطبيق معايير صارمة في انتقاء المتبرعين وتجهيز الدم المتبرع به وفحصه تشكل عمليات نقل منتجات الدم احتمالات قوية لسراية الممرضات. ومما يؤسف له أن نظم التبرع بالدم والبلازما وتجهيزهما وفحصهما لا تقي بالغرض في عدد كبير من البلدان النامية. ولذلك تشتد الحاجة إلى وضع وتعزيز سياسات واستراتيجيات ولوائح لضمان الجودة في البلدان النامية تخفيفاً لحدة هذه الاحتمالات، ولابد من استحداث تكنولوجيات جديدة تقلل من احتمال الإصابة بالعداوى المنقولة بالدم، ولاسيما تكنولوجيات تعطيل الممرضات.

٩- **الأخطار المستجدة والتي تعاود الظهور.** تنزايد مخاطر التعرض للأمراض على نطاق واسع من جراء ما يطرأ على الموائل من تغييرات، وتزايد تنقل السكان، والصراعات، وتغير المناخ. ويتوالى ظهور ممرضات، من قبيل فيروس غرب النيل وفيروس شيكونغونيا، تستشري بمعدل سريع. ووجود ممرضات معروفة، من قبيل الفيروس المقيم في النسيج اللمفاوي والخلايا التائية الذي يصيب البشر والممرضات المسببة للملاريا وحمى الضنك وداء شاغاس، أمر يثير قلقاً متزايداً. ومن المتوقع أن يسفر تغير المناخ عن ظهور أمراض جديدة يمكن أن ينتقل بعضها عن طريق الدم وعن تغيرات في توزيع الأمراض المعروفة وفي درجة شدتها كأن تظهر الملاريا في مناطق لم تكن تنوطنها من قبل. ومما قد ينال أيضاً من مقدار توافر ومأمونية وجودة منتجات الدم، الأمراض التي لا يعرف أنها يمكن أن تنتقل من خلال المنتجات ذاتها، مثل الأنفلونزا الجائحة، التي يمكن أن تتسبب فاشياتها في اختلال كبير في عملية التبرع بالدم وجمعه وتعوقها.

١٠- **النظم الرديئة النوعية ونقص ممارسات التجهيز الجيدة ونقص تنظيم المرافق المعنية بمنتجات الدم في البلدان النامية.** يُعد عدم وجود نظم تتوافر فيها مقومات الجودة الأساسية في مرافق خدمات الدم من المعوقات الرئيسية التي تحول دون كفاية مأمونية إمدادات الدم. وترتهن جودة ونجاعة مكونات الدم على مدى دقة جمع الدم واختباره وتجهيزه ووسمه وتخزينه وتوزيعه. وتشمل المعوقات الافتقار إلى معايير وطنية وبيانات ووثائق كافية ومحدودية فرص التدريب وضعف تقييمات النوعية. وتترك البلدان النامية، أيضاً، ضرورة وضع لوائح تتعلق بضمان مأمونية الدم ومنتجات الدم وتتناول أجهزة التشخيص في المختبر. وتتشابه الأوضاع السائدة حالياً فيها مع ما شهدته البلدان المتقدمة حتى التسعينات من القرن الماضي: فقبل ذلك الحين، كانت مؤسسات خدمات الدم لا تخضع في جانب كبير منها لأي لوائح؛ ثم أصبحت، بعد ذلك تخضع لعمليات تفتيش ومراجعة دولية من جانب السلطات التنظيمية الوطنية والجهات القائمة على تجزيء البلازما. ويرجع التغيير

في جانب كبير منه إلى ما اشترطته السلطات التنظيمية من ضرورة أن تتاح للجهات القائمة على التجزيء إمكانية مراقبة البلازما الخام وتتبعها على نحو فعال.^١ الأمر الذي أفضى إلى تحسن كبير في جميع أنشطة مؤسسات خدمات الدم. وقد أدى تطبيق هذا الشرط إلى تحسينات كبيرة في جميع أنشطة خدمات الدم، وذلك من خلال اتباع ممارسات التجهيز الجيدة لتحضير البلازما للتجزئة. ومن ثم يمكن افتراض أن مؤسسات خدمات الدم في البلدان النامية ستستفيد بالمثل من استحداث وإنفاذ اللوائح وإجراءات التفقيش المناسبة المستقلة والمتسمة بالشفافية بغرض ضمان النوعية.

الإجراءات التي اتخذتها المنظمة حتى الآن

١١- إدراكاً من المدير العام لأهمية توفير منتجات دم مأمونة، قام في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، بإرساء برنامج يتعلق بضمان مأمونية الدم. وفي عام ٢٠٠٠ أعلنت المنظمة إدراج موضوع مأمونية الدم ضمن أولوياتها واعتباره موضوع يوم الصحة العالمي لعام ٢٠٠٠. وجرى التشديد على الحاجة إلى منتجات دم مأمونة، في عدة قرارات اتخذتها اللجان الإقليمية والمجلس التنفيذي وجمعية الصحة، مما ترتب عليه أن الموضوع بات يحظى بأولوية أكبر في برامج الصحة الوطنية والعالمية التي تشمل تحقيق المرامي الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة. وانخرطت المنظمة في وضع قواعد ومعايير مسندة بالبيانات الهدف منها ضمان جودة ومأمونية منتجات الدم وشاركت في دعم تطبيقها بشكل سليم. واستهلت الأمانة برنامجاً ضخماً لدعم عملية إقامة نظم عالية الجودة تتعلق بعملية نقل الدم من جميع جوانبها وذلك من خلال البرنامج العالمي لإدارة الجودة. وهي توفر أيضاً التوجيه والدعم وتتولى بناء القدرات تعزيزاً لمرافق خدمات الدم في البلدان الممنوحة الأولوية. ويجري تنفيذ أنشطة المنظمة المتعلقة بضمان مأمونية الدم في ظل التعاون الوثيق مع شبكة عالمية من المراكز المتعاونة مع المنظمة في مجال نقل الدم و"فريق الخبراء الاستشاري المعني بطب نقل الدم".

١٢- وقد ظلت المنظمة على امتداد ما يربو على خمسين عاماً، تشارك في إرساء معايير الجودة والمأمونية ووضع الدلائل الإرشادية وتدريب المنظمين في مجال صناعة المنتجات البيولوجية ومراقبة جودتها. وتقع المسؤولية التقنية عن هذه الأنشطة عموماً على كاهل لجنة الخبراء المعنية بتوحيد المقاييس البيولوجية. وقد اعتمدت لجنة الخبراء المعايير الدولية والمستحضرات المرجعية البيولوجية التي سيستعان بها في مراقبة جودة ومأمونية منتجات الدم ووسائل التشخيص في المختبرات وذلك بعد إقرار صلاحية تلك المستحضرات في سياق دراسات منسقة عالمياً أجريت بدعم من المراكز المتعاونة مع المنظمة المعنية بمنتجات الدم والمعايير البيولوجية.

١٣- وقد كان "المؤتمر الدولي لمسؤولي تنظيم الأدوية" ذا أهمية كبيرة في توجيه المنظمة والسلطات التنظيمية التابعة للدول الأعضاء صوب تحديد الأولويات اللازمة لوضع اللوائح الخاصة بمنتجات الدم والأدوية المقترنة بها والتشخيص على الصعيدين الوطني والدولي. وفي عام ٢٠٠٥ أنشأت المنظمة "شبكة مسؤولي تنظيم الدم" وذلك تلبية لما طلبه المؤتمر الدولي لمسؤولي تنظيم الأدوية ولجنة الخبراء المعنية بتوحيد المقاييس البيولوجية، وهو أن تقبل المنظمة الاضطلاع بدور قيادي في معاونة السلطات التنظيمية بالبلدان النامية على وضع لوائح تنظم صنع منتجات الدم. ومن المتوخى أن تتعاون تلك الشبكة مع لجنة الخبراء المعنية بتوحيد المقاييس البيولوجية على تصميم أسلوب تنظيمي فعال وتنفيذه.

١ تُعرّف إمكانية التتبع بأنها القدرة على تتبع كل وحدة دم أو أحد مشتقات الدم بدءاً من الحصول عليها من المتبرع وانتهاً بإعطائها للمريض. ويُستخدم هذا المصطلح لوصف التتبع في المسارين.

١٤- ويجري جمع المعلومات المتعلقة بمأمونية منتجات الدم على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي وتحليلها ونشرها من خلال "قاعدة البيانات العالمية الخاصة بمأمونية الدم التابعة للمنظمة". ولتحسين مأمونية الدم، أنشأت المنظمة "اللجنة التوجيهية العالمية المعنية بتوخي اليقظة في استعمال الدم" والتي تتولى تنسيق جهود المنظمات الدولية التي تساعد البلدان على إنشاء آليات للتتبع والتبليغ عن أي أحداث ضائرة والعمل على كفالة توخي اليقظة في استعمال الدم. وأنشأت المنظمة أيضاً آلية اسمها "التعاون الدولي من أجل مأمونية الدم"، وذلك لضبط العلاقات التعاونية وإنشاء الشراكات مع المنظمات والمؤسسات العاملة على كفالة مأمونية الدم على الصعيد العالمي. وحددت جمعية الصحة في قرارها ج ص ٥٨٤-١٣ يوماً عالمياً للمتبرعين بالدم وطلبت إلى المدير العام أن يعمل مع سائر المنظمات على الترويج لهذا الحدث. وتبعاً لذلك، نهضت المنظمة وثلاث وكالات أخرى بدور قيادي عالمي وتولت تنسيق الأنشطة العالمية المتعلقة "باليوم العالمي للمتبرعين بالدم". ودعمت المنظمة، أيضاً، البرامج الوطنية المعنية بالمتبرعين بالدم.

تحسين سبل الحصول على منتجات الدم المأمونة العالية الجودة

١٥- تقتضي الضرورة وضع البرامج المتعلقة باستعمال الدم باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من نظم الرعاية الصحية المبنية على مبادئ الرعاية الصحية الأولية. وتعد إتاحة إمكانية حصول الجميع، في الوقت المناسب، على منتجات الدم المأمونة المضمونة الجودة والفعالية وكفالة الاستخدام الأمثل لتلك المنتجات من الشروط الأساسية لتعزيز النظم الصحية وتقديم الخدمات. وحيث إن المصدر الوحيد لمنتجات الدم هو دم الإنسان، يُعد التبرع بالدم الكامل أو بمكوناته أسمى آيات التعبير عن المشاركة المجتمعية في الرعاية الصحية، الأمر الذي يستلزم أيضاً تعاوناً فعالاً فيما بين القطاعات. ويجب تحسين مدى توافر منتجات الدم في البلدان النامية. ويُعد تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإمدادات من منتجات الدم وكفالة أمن تلك الإمدادات، من الأهداف الوطنية الهامة. والواقع أن أي إمدادات دم مأمونة ومستقرة تبنى على امتداد فترة طويلة من الزمن؛ وهي تتطلب أساساً قوياً قوامه التبرع بدون مقابل مادي وخدمة وطنية فعالة وجيدة التنفيذ ومنسقة.

١٦- وينبغي تعزيز نظم ضمان جودة مرافق خدمات الدم، بما يضمن توفير إمدادات الدم المأمون. ولا غنى عن برامج تنمية وتدريب الموارد البشرية الجيدة التأهيل لتحسين جودة ومأمونية خدمات نقل الدم. وينبغي إعداد آليات تنظيمية لمراقبة نظم نقل الدم وضمان توافر منتجات الدم الجيدة والمأمونة. ويلزم إنشاء مرافق وطنية لنقل الدم ووكالات لتنظيم الأدوية، أو تطوير المرافق الراهنة. وينبغي العمل على إعادة النظر في الأطر الوطنية التشريعية والرقابية لخدمات نقل الدم. ولا بد من كفالة جودة ومأمونية البلازما المعدة للتجزئ والأدوية المشتقة من البلازما، وذلك من خلال التوحيد القياسي العالمي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتدريب وتنفيذ القواعد الرقابية. وهكذا تتحسن جودة مكونات الدم. ومن ثم ينبغي وضع استراتيجيات لتبادل الخبرات والتجارب والتكنولوجيات التي اكتسبتها البلدان النامية، وتحسين إمكانيات الحصول على منتجات دم مأمونة وناجعة وميسورة التكلفة على النطاق العالمي.

١٧- ويتعين على البلدان استحداث آليات لتنفيذ معايير الجودة المتصلة بمأمونية الدم وتطبيقها على منتجات الدم وأجهزة التشخيص في المختبرات، وذلك استناداً إلى المعايير المرجعية البيولوجية الدولية والدلائل الإرشادية المنقح عليها دولياً. وينبغي أن تشمل تلك الأخيرة الدلائل الإرشادية التي وضعتها المنظمة ليُتهدى بها في إنتاج البلازما اللازمة للتجزئ والدلائل الإرشادية الإضافية المكملة لها والمتعلقة بتشجيع ودعم تنفيذ نظم عالية الجودة في مرافق خدمات الدم تشمل ممارسات التصنيع الجيدة.

١٨- وتتعاظم الحاجة إلى تعزيز نظم خدمات الدم في البلدان النامية قليلاً لمخاطر الإصابة بالأمراض عن طريق نقل الدم واجتباباً لتفشي الممرضات من خلال منتجات الدم. ويتعين زيادة التعاون على الصعيد العالمي للتنبؤ بالمخاطر المستجدة وتبادل ما يتصل بها من معلومات من أجل كفالة سلامة المرضى. ويلزم تحسين نظم

جمع المعلومات والتتبع ورصد الأحداث الضائرة بما يكفل فعالية النظم القائمة على توخي اليقظة في استعمال المستحضرات الصيدلانية. أما القلق المعرب عنه في مشروع القرار الذي نظر فيه المجلس في أيار/ مايو من أن ازدياد تنقل السكان قد أسهم في زيادة خطر سرماية الأمراض المعدية في أنحاء العالم فقد رفضه عدة أعضاء في المجلس.^١

١٩- ولتحسين إمكانيات الحصول على منتجات دم مأمونة ناجعة ثمنها في المتناول يلزم القيام، جنباً إلى جنب مع الشركاء على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، بتنفيذ استراتيجية متعددة الأوجه. وسوف تظل المنظمة تصدر جهد دولي يرمي إلى توحيد الدعم المقدم من سائر المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والرابطات المهنية الدولية وغيرها من الوكالات المختصة.

٢٠- وستوثق الأمانة عملها مع البلدان على تحسين إدارة بيانات مأمونية الدم، بما في ذلك من ترصد وإبلاغ، لإنشاء برامج مستدامة خاصة بالدم والبلازما ومنسقة وطنياً وقائمة على التبرع بالدم طوعاً ودون مقابل مادي، وبدء العمل بأساليب محسنة لفرز وتجهيز الدم والبلازما المتبرع بهما، وإنشاء نظم لضمان الجودة، ووضع مبادئ ولوائح لممارسات التجهيز الجيدة. وستسهم هذه الأنشطة في تحقيق المكاسب التالية في مجال الصحة العمومية: (أ) خفض مقدار الفاقد من الدم المتبرع به والبلازما؛ (ب) تحسين مأمونية وجودة منتجات الدم؛ (ج) حسن استخدام منتجات الدم في الأغراض السريرية، وصحة ممارسات نقل الدم؛ (د) توفير إمدادات مستدامة من منتجات الدم بتكلفة في المتناول؛ (هـ) خفض مخاطر سرماية الممرضات المنقولة بالدم في داخل البلدان وعلى الصعيد الدولي؛ (و) تحسين المعرفة في سياق علم الأوبئة بالأمراض المعدية وبسبل توقيها ومكافحتها، ورصد صحة المتبرعين بالدم؛ (ز) الترويج لأساليب المعيشة الصحية بين مجموعات المتبرعين وللوحدة الاجتماعية؛ (ح) تطبيق نظم ضمان الجودة ومبادئ ممارسات التجهيز الجيدة على اختصاصات أخرى في المختبرات الطبية؛ (ط) تمثيل البلدان النامية في الاتحادات الدولية لنقل الدم ورابطات تجزئة البلازما.

٢١- وسيكون من المهم تحقيق توازن بين التكنولوجيا المتزايدة التعقيد والإجراءات التنظيمية من ناحية واحتياجات المرضى في جميع أنحاء العالم من ناحية أخرى. ولا بد من تحليل الفوائد بالنسبة إلى المخاطر لكفالة توافر كميات كافية من المنتجات اللازمة بتكلفة لا تمنع الجميع من غير الأغنياء من الاستفادة في هذا الصدد. ولا بد أن يظل الهدف الاستراتيجي هو توفير منتجات دم مأمونة وناجعة على نحو يتوخى فيه الإنصاف.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٢٢- جمعية الصحة مدعوة إلى أن تعتمد القرار الذي أوصى به المجلس التنفيذي في قراره م١٢٦ق١٤.

= = =

١ انظر الوثيقة م١٢٥/٢٠٠٩/سجلات/١، المحضر الموجز للجلسة الأولى، الفرع ٥، (النص الإنكليزي).